

مجلس الإدارة

الدورة 341، جنيف، آذار/ مارس 2021

INS

القسم المؤسسي

التاريخ: ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٢١
الأصل: إنكليزي

البند الثالث عشر من جدول الأعمال

تقرير المدير العام

التقرير التكميلي الأول: تقرير الاجتماع التقني بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية (جنيف، ٢٥-٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٢٠)

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة معلومات عن الاجتماع التقني بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، الذي انعقد في جنيف من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٢٠. ولم يعتمد الاجتماع أية استنتاجات. وقد يرغب مجلس الإدارة في أن يطلب من المكتب أن يتبع الإرشادات التي قدمها أعضاؤه أثناء النظر في هذه الوثيقة. (انظر مشروع القرار في الفقرة ٢٨).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة ٧: حماية مناسبة وفعالة للجميع في العمل.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: قسم الإدارة السديدة والهيكل الثلاثي.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.337/INS/4.

◀ معلومات أساسية

١. نظر مجلس الإدارة في دورته ٣٢٨ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٦) في إجراءات المتابعة لقرار مؤتمر العمل الدولي بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، الذي اعتمد في الدورة ١٠٥ للمؤتمر (٢٠١٦). وقرر مجلس الإدارة، فيما قرر، أن يعقد المكتب ثلاثة اجتماعات أخرى للخبراء أو اجتماعات تقنية على النحو التالي: اجتماع بشأن مناطق تجهيز الصادرات؛ اجتماع ثان بشأن الحوار الاجتماعي العابر للحدود؛ اجتماع ثالث (يحدد نسقه لاحقاً) بشأن سلاسل التوريد والإمداد العالمية، يعقد في أعقاب تقرير منتصف المدة الذي يعده المكتب، عملاً بالفقرة ٢٥ من استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦. وتنص تلك الفقرة على ما يلي:

٢٥. وهناك قلق من احتمال أن تكون المعايير الراهنة لمنظمة العمل الدولية غير كافية مع الغرض الرامي إلى تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية. وعليه، ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تستعرض هذه المسألة وتدعو، في أقرب وقت مناسب، بقرار من مجلس الإدارة، إلى عقد اجتماع ثلاثي تقني أو اجتماع للخبراء للقيام بما يلي:

- (أ) تقييم أوجه القصور التي تفضي إلى مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛
- (ب) تحديد التحديات البارزة أمام الإدارة السديدة في تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛
- (ج) النظر في ماهية الإرشادات أو البرامج أو التدابير أو المبادرات أو المعايير المطلوبة لتعزيز العمل اللائق و/أو تسهيل الحد من مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية.

٢. وقد عقد اجتماع للخبراء في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧ بشأن تعزيز العمل اللائق وحماية المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في مناطق تجهيز الصادرات. وعقد اجتماع للخبراء بشأن الحوار الاجتماعي العابر للحدود في شباط/ فبراير ٢٠١٩.

٣. وقدم المكتب تقرير منتصف المدة عن تنفيذ برنامج عمل منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، كي يناقشه مجلس الإدارة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.^١

٤. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٩، اعتمد مؤتمر العمل الدولي إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل (إعلان المئوية). ويدعو الإعلان منظمة العمل الدولية إلى أن توجه جهودها نحو "ضمان أن تكون الأشكال المتنوعة لترتيبات العمل ونماذج الإنتاج ومشاريع الأعمال، بما في ذلك في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية، حافزاً للفرص الكفيلة بتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وأن توفر العمل اللائق وتؤدي إلى العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية".

٥. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٩ أيضاً، قرر مجلس الإدارة أن يكون الاجتماع المزمع عقده عملاً بالفقرة ٢٥ من استنتاجات المؤتمر لعام ٢٠١٦، اجتماعاً تقنياً. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩، وافق مجلس الإدارة على أن يكون عنوان الاجتماع هو "الاجتماع التقني بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية".^٢

٦. وانعقد الاجتماع التقني في جنيف من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٢٠. وضمّ ثمانية خبراء أصليين من مجموعتي أصحاب العمل والعمال، جرى تعيينهم بعد مشاورات، بالإضافة إلى ممثلين عن ٥٠ حكومة.^٣ وحضر الاجتماع مراقبون حكوميون من ١٨ دولة عضواً إضافية،^٤ فضلاً عن ممثلين عن المنظمة الدولية لأصحاب

^١ الوثيقة GB.337/INS/4.

^٢ الوثيقة GB.337/INS/PV، الفقرة ٥٨٢ (أ).

^٣ الأرجنتين وأستراليا والنمسا والبرازيل وبلجيكا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وكندا وشيلي والصين وكرواتيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإثيوبيا وفنلندا وغابون وألمانيا وهندوراس والهند وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وإيطاليا واليابان وماليزيا والمغرب وموزامبيق وناميبيا وهولندا ونيكاراغوا ونيجيريا وعمان وبنما وبيرو والفلبين وبولندا وجمهورية مولدوفا وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتايلند وتونس وتركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأوروغواي والولايات المتحدة الأمريكية وأوزبكستان.

^٤ الجزائر وبربادوس وكولومبيا وكوبا والجمهورية التشيكية والجمهورية الدومينيكية وإكوادور وفرنسا واليونان وأيسلندا وإسرائيل وكينيا والمكسيك وميانمار والنرويج والبرتغال والاتحاد الروسي وزامبيا.

العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمات الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.^٥

٧. وترأس الاجتماع شخصية مستقلة، هي السيدة ل. هازل (L. Hasle) (النرويج). وكان نواب الرئيس هم السيد ف. سيفيلد (V. Seafeld) (عضو حكومي، جنوب أفريقيا) والسيد م. مدوبا (M. Mdwaba) (عضو من أصحاب العمل، جنوب أفريقيا) والسيدة ك. باشييه (C. Passchier) (عضو من العمال، هولندا).

٨. وقد أعد المكتب تقريراً كي يكون بمثابة أساس تبنى عليه مداوالات الاجتماع. وقد استند إلى تقارير ومناقشات منظمة العمل الدولية السابقة بشأن الموضوع وكملها بأحدث التحليلات والأبحاث. وبحث التقرير تطور وتنوع التدفقات التجارية المتعلقة بسلاسل التوريد والإمداد العالمية، والطرق المختلفة التي يمكن بها تكوين سلاسل التوريد والإمداد العالمية والفرص التي يمكن أن تتيحها أمام تحقيق العمل اللائق والظروف التي يمكن فيها أن ترتبط بمواطن عجز في العمل اللائق. واستعرض التقرير الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والشركاء الاجتماعيون من أجل الدفع قُدماً بالعمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، كما قيّم على نحو ناقد أطر الإدارة السديدة للعمل التي تشمل سلاسل التوريد والإمداد العالمية. واختتم بالنظر في الإرشادات والبرامج والتدابير والمبادرات والمعايير التي قد تكون مطلوبة من أجل تعزيز العمل اللائق و/أو تسهيل الحد من مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية.^٦

◀ لمحة عامة عن الاجتماع

٩. اتفق الاجتماع على طرح النقاط التالية للمناقشة:

"١" ما هي أوجه القصور التي تفضي إلى مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؟

"٢" ما هي التحديات البارزة أمام الإدارة السديدة في تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؟

"٣" ماهية الإرشادات أو البرامج أو التدابير أو المبادرات أو المعايير المطلوبة لتعزيز العمل اللائق و/أو تسهيل الحد من مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؟

١٠. وناقش المشاركون أهمية التجارة العالمية بصفقتها محركاً لنمو الوظائف، وفي ضوء أهميتها، الحاجة إلى تفادي النزعة الحماية. ونظروا في دور المنشآت وجهود الدول الأعضاء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتجزئة الإنتاج في سلاسل التوريد والإمداد ونموها عبر الحدود الدولية. وكان من الملاحظ أن أشكالاً متنوعة من ترتيبات العمل باتت شائعة أكثر فأكثر.

١١. وذكر المشاركون بأن سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية مترابطة، وأن أكبر التحديات أمام تحقيق العمل اللائق تكمن في المستويات الدنيا من الإنتاج. وفي هذا السياق، نظروا في المعدلات النسبية للعمالة في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية، حيث كانت الغالبية العظمى من العمال غير مستخدمة في الإنتاج في سلاسل التوريد والإمداد العالمية. ولوحظ أن بعض مجموعات العمال، بما في ذلك الشعوب الأصلية والقبلية، مستضفة بصورة خاصة.

١٢. وناقش المشاركون تحديات الإدارة السديدة التي أدت إلى مواطن عجز في العمل اللائق. ولاحظوا أنه يتعين على كل صاحب عمل الالتزام بالقانون الوطني إلا أن العديد من البلدان تفتقر إلى القدرة على تطبيق وإنفاذ التشريعات الوطنية. ونظروا في دور الشركاء الاجتماعيين في تحسين الامتثال، بما في ذلك عن طريق الحوار الاجتماعي العابر للحدود. ولاحظوا أنه على الرغم من أن مبادرات الامتثال الخاصة - بما في ذلك المبادرات متعددة أصحاب المصلحة - يمكن أن تترك أثراً إيجابياً، إلا أنها قد تكون مقتصرة على المستوى الأول من الإنتاج. والمنشآت ليست مطالبة بإطلاق هذه المبادرات أو المشاركة فيها، لكنها حيثما تقوم بذلك، فقد تكون ملزمة لها تعاقباً. وذكر المشاركون بأن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تدعو منشآت الأعمال إلى أن تبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وإلى أن تبذل الدول الأعضاء والشركاء

^٥ انظر قائمة المشاركين.

^٦ محضر المداوالات. الاجتماع التقني بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية (جنيف، ٢٥ - ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

الاجتماعيون والجهات الفاعلة الأخرى الجهود من أجل تعزيز العناية الواجبة. كما لاحظوا أنّ المبادئ التوجيهية طوعية، وأنّ ممارسات تطبيقها تتفاوت على نحو كبير.

١٣. ونظر المشاركون في دور هذه الأطر الدولية للإدارة السديدة وغيرها، بما في ذلك القوانين الدولية لحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية. وناقشوا طبيعة هذه المعايير والحاجة إلى معايير مصدق عليها من أجل تنفيذها وإنفاذها. كما ناقشوا ما إذا كانت معايير العمل الدولية مكيفة مع طبيعة الإنتاج عبر الوطنية في سلاسل التوريد والإمداد العالمية. ونظر المشاركون في الفوارق بين المعايير الطوعية والمُلزمة، والأهمية الأساسية لوجود فرص متكافئة للأعمال. وذكروا بأنّ هناك العديد من الجهات الفاعلة التي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، وأنّ هناك حاجة إلى مزيج من التدابير من أجل تعزيز التزام جميع الأطراف. وناقش المشاركون أهمية أن تكون منظمة العمل الدولية في موضع جيد من أجل تعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، والحاجة إلى استراتيجية شاملة للمكتب (أشير إليها في الاستعراض التوليقي لتدخلات منظمة العمل الدولية المتعلقة بسلاسل التوريد والإمداد العالمية من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩)^٧ وإلى وجود توازن مناسب بين الإجراءات المعيارية وغير المعيارية.

١٤. وأعد المكتب مجموعة من الاستنتاجات الأولية من أجل مناقشتها في الاجتماع. واستندت هذه الاستنتاجات الأولية إلى مقترحات مختلفة وفي بعض الحالات إلى مواقف متباينة عبّر عنها شتى المشاركين أثناء المناقشة، من أجل تمكين مجموعة الصياغة من مناقشتها. وبعد النظر في الاستنتاجات الأولية في اجتماعات المجموعات، كان من الجلي عدم وجود اتفاق على متابعة مناقشتها. ولم تُنشأ مجموعة صياغة بشأنها. وفي محاولة لتفادي الوصول إلى طريق مسدود، اتفق الشركاء الاجتماعيون والحكومات على أنه ينبغي لمجموعة الحكومات أن تضع نصّ تسوية، يأخذ في الاعتبار جميع الشواغل التي عبرت عنها هذه المجموعات الثلاث.

١٥. وقد اقترحت مجموعة الحكومات النصّ التالي من أجل المناقشة:

ينبغي للمكتب، بالتنسيق مع مجموعة عمل ثلاثية ذات حجم معقول وتراعي التوازن الإقليمي، أن يجري استعراضاً معمقاً يحدد بوضوح وجود أي فجوات في المجموعة الحالية من التدابير المعيارية وغير المعيارية وسبل تنفيذها وفي غير ذلك من التدابير، بغية تسهيل إجراء مناقشة بشأن خيارات تضمن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، بما في ذلك على المستوى القطاعي، حسب مقتضى الحال. وينبغي أن يوفر الاستعراض الدعائم الأساسية من أجل إجراء مناقشة في دورة مجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠٢١، تهدف إلى الاتفاق على استراتيجية شاملة من أجل تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية.

وسعيّاً نحو تنفيذ استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦ وبرنامج عمل منظمة العمل الدولية بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، واستناداً إلى مفهوم عمل سلاسل التوريد والإمداد العالمية، يمكن أن يهدف الاستعراض إلى ما يلي:

- (أ) توضيح النتائج المختلفة التي يجري السعي إلى تحقيقها؛
- (ب) شرح كيفية ترابط هذه النتائج؛
- (ج) توضيح طريقة قياس التقدم المحرز؛ ويمكن أن ينظر في جملة أمور، منها:
- (أ) حماية حقوق الإنسان في سلاسل التوريد والإمداد العالمية؛
- (ب) الإشراف على هيئات التدقيق المحاسبي الاجتماعي وهيئات إصدار الشهادات؛
- (ج) الوصول الفعال إلى الحرية النقابية والمفاوضة الاجتماعية في جميع أجزاء سلاسل التوريد والإمداد، بما في ذلك في مناطق تجهيز الصادرات؛
- (د) قدرات الحكومات الوطنية على تعزيز العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية؛
- (هـ) علاقات التوظيف التي تشتمل على حد أدنى من الحماية في جميع مستويات سلاسل التوريد والإمداد، وتوسيع نطاق الحماية ليشمل الأشكال غير المعتادة من العمالة واتخاذ تدابير ترمي إلى محاربة علاقات العمالة المقنعة والمصنفة بشكل خاطئ؛
- (و) المشتريات العامة وفي العقود العامة؛
- (ز) تدابير رصد وإنفاذ تهدف إلى ضمان حماية فعالة للعمال، بما في ذلك التعاون بين الدول الأعضاء في الحالات العابرة للحدود فيما يتعلق بتفتيش العمل والوصول إلى العدالة؛
- (ح) الحوار الاجتماعي ضمن سلاسل التوريد والإمداد العالمية، بما في ذلك الحوار الاجتماعي العابر للحدود.

^٧ انظر:

١٦. وشدد نائب الرئيس من مجموعة الحكومات على أنّ المشروع يهدف إلى مراعاة الآراء التي عبّر عنها الشركاء الاجتماعيون. وقد اعتمد المشروع فكرة مجموعة العمل، التي اقترحتها مجموعة أصحاب العمل. كما شدد على أنّ الهدف سيكون وضع استراتيجية شاملة.

١٧. وقدمت مجموعة أصحاب العمل مقترحاً بديلاً من أجل المناقشة، ينص على ما يلي:

أن تُنشأ مجموعة عمل ثلاثية (تراعي التوازن الإقليمي ويدعمها المكتب) بغرض وضع استراتيجية، يوافق عليها مجلس الإدارة، من أجل تزويد المكتب بوسائل تعالج فجوات التنفيذ الموجودة في القوانين والممارسة بهدف تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية على السواء. ويجب أن تتخذ قرارات مجموعة العمل بتوافق الآراء. وينبغي أن تدعم الاستراتيجية تنفيذ استنتاجات مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦ وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية وأن تهدف إلى ما يلي:

(أ) توضيح النتائج المختلفة التي يجري السعي إلى تحقيقها؛

(ب) شرح كيفية ترابط هذه النتائج؛

(ج) توضيح طريقة قياس التقدم المحرز.

١٨. وشدد نائب الرئيس عن مجموعة أصحاب العمل على أن مجموعة أصحاب العمل لا ترى من الضروري إجراء استعراض. بل ينبغي أن يكون الهدف وضع استراتيجية واضحة من أجل معالجة مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية.

١٩. وبعد المناقشة، اقترح ممثل حكومة هولندا مشروعاً آخر كي يُنظر فيه، ينص على ما يلي:

سعيًا إلى تنفيذ قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦ وبرنامج عمل منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، ستُعتمد عملية على مرحلتين.

(١) سيكلف المكتب بإجراء استعراض معمّق يحدد بوضوح وجود أي فجوات في المجموعة الحالية من التدابير المعيارية وغير المعيارية وسبل تنفيذها وفي غير ذلك من التدابير، بغية تسهيل إجراء مناقشة بشأن خيارات تضمن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، بما في ذلك على المستوى القطاعي، حسب مقتضى الحال. وينبغي أن يوفر الاستعراض الذي يتعين تقديمه بحلول نهاية آذار/ مارس ٢٠٢١، الدلائل الأساسية من أجل استعراض تجربته مجموعة عمل ثلاثية ذات حجم معقول وتراعي التوازن الإقليمي.

(٢) على هذا الأساس، ستضع مجموعة العمل استراتيجية شاملة وتتفق عليها من أجل تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية وتعرضها للمناقشة في دورة مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

٢٠. وبعد المناقشة، قدّم نائب الرئيس عن مجموعة أصحاب العمل مقترحاً آخر، ينص على ما يلي:

أن تُنشأ مجموعة عمل ثلاثية (تراعي التوازن الإقليمي ويدعمها المكتب) بغرض وضع استراتيجية، يوافق عليها مجلس الإدارة، من أجل تزويد المكتب بوسائل تعالج فجوات التنفيذ في القوانين والممارسة بهدف تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية على السواء. ويجب أن تتخذ قرارات مجموعة العمل بتوافق الآراء.

وينبغي أن تدعم الاستراتيجية تنفيذ قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦ وإعلان مئوية منظمة العمل الدولية وأن تهدف إلى ما يلي:

(أ) توضيح النتائج المختلفة التي يجري السعي إلى تحقيقها؛

(ب) شرح كيفية ترابط هذه النتائج؛

(ج) توضيح طريقة قياس التقدم المحرز.

وقد تنظر الاستراتيجية أيضاً في إجراء تحليل قائم على البيانات يبحث في الأسباب الجذرية الكامنة وراء مواطن العجز في العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية، ويقمّ الدور الذي يمكن أن يؤديه العمال وأصحاب العمل والحكومات في تضيق هذه الفجوات بهدف تحقيق العمل اللائق للجميع.

٢١. وكررت مجموعة الحكومات القول إنّ مقترحها سعى إلى سد الفجوة بين مواقف الشركاء الاجتماعيين. وأضاف ممثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن ١٦ حكومة شاركت في صياغة المقترح، وأنها تمكنت من الوصول إلى توافق بالنيابة عن المجموعة.

٢٢. وبعد المناقشة، اقترحت مجموعة العمال صيغة معدلة عن النص الذي قدمته مجموعة الحكومات، وهو كالاتي (بشطب النص السابق ووضع خط تحت النص الجديد):

سعيًا إلى تنفيذ قرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦ وبرنامج عمل منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، ستُعتمد عملية على مرحلتين.

(١) سيكلف المكتب بإجراء استعراض معمّق يحدد بوضوح وجود أي فجوات في المجموعة الحالية من معايير العمل الدولية للتدابير المعيارية وغير المعيارية وسبل تنفيذها وفي غير ذلك من التدابير، بغية تسهيل إجراء مناقشة بشأن خيارات تضمن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، بما في ذلك على المستوى القطاعي، حسب مقتضى الحال. وينبغي أن يوفر الاستعراض الذي يتعين تقديمه بحلول نهاية آذار/ مارس ٢٠٢١، الدلائل الأساسية من أجل استعراض تجربته مجموعة عمل ثلاثية ذات حجم معقول وتراعي التوازن الإقليمي.

(٢) وعلى هذا الأساس، ستضع مجموعة العمل أيضاً استراتيجية شاملة وتتفق عليها استناداً إلى قرار عام ٢٠١٦ وبرنامج العمل بشأن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، وتعرضها للمناقشة في دورة مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

٢٣. وقدم نائب الرئيس عن مجموعة أصحاب العمل تعديلات مقترحة على النص، على النحو الآتي **(بشطب النص السابق ووضع خط تحت النص الجديد)**:

سعيًا إلى تنفيذ إعلان ميثية منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٩ وقرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠١٦ وبرنامج عمل منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، ستعتمد عملية على مرحلتين.

(١) سيكلف ستكلف مجموعة عمل ثلاثية، تتخذ قراراتها بالتوافق وتكون ذات حجم معقول وتراعى التوازن الإقليمي ويدعمها المكتب، بإجراء استعراض معمق يحدد بوضوح وجود أي فجوات في المجموعة الحالية من التدابير المعيارية وغير المعيارية وسبل تنفيذها وفي غير ذلك من التدابير، ويُقيّم الدور الذي يمكن أن يؤديه العمال وأصحاب العمل والحكومات في تضيق أي فجوات من أجل تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية. بغية تسهيل مناقشة بشأن خيارات تضمن تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد العالمية، بما في ذلك على المستوى القطاعي، حيثما كان ذلك مناسباً. ويجب أن يوفر الاستعراض الذي يتعين تقديمه بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٢١، الدلائل الأساسية من أجل استعراض تجريه مجموعة عمل ثلاثية ذات حجم معقول وتراقب التوازن الإقليمي.

(٢) على هذا الأساس، ستضع مجموعة العمل استراتيجية شاملة وتتفق عليها من أجل تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد المحلية والعالمية، استناداً إلى نهج منظمة عمل دولية واحدة، وستعرضها للمناقشة في دورة مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. أمام مجلس الإدارة.

٢٤. وفي أعقاب المزيد من المناقشات، اختتم الاجتماع دون اعتماد أية استنتاجات.

٢٥. وتضمنت نقاط التوافق في المقترحات السابقة ما يلي:

"١" أنّ هناك حاجة إلى المزيد من العمل من أجل التصدي إلى التحديات الماثلة أمام تحقيق العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد، وأنه ينبغي أن يضطلع المكتب بدور في تنفيذ ذلك العمل وتحقيق نتائجه؛

"٢" أنه ينبغي أن يؤدي العمل إلى استراتيجية مقترحة، ينظر فيها مجلس الإدارة.

٢٦. وتتضمن نقاط الاختلاف في المقترحات السابقة ما يلي:

"١" أدوار كل من المكتب ومجموعة العمل الثلاثية في الاصطلاح بالعمل؛

"٢" ما إذا كان ينبغي في العمل الواجب تنفيذه أن يعنى بسلاسل التوريد والإمداد المحلية؛

"٣" ما إذا كان ينبغي في العمل الواجب تنفيذه أن يعالج أدوار منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، فضلاً عن دور الحكومات، في معالجة مواطن عجز العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد.

٢٧. ومنذ الاجتماع، ألحقت جائحة كوفيد-١٩ أضراراً بالغة بالوظائف في سلاسل التوريد والإمداد. وما يزال انعدام اليقين وفقدان الدخل يسببان هبوطاً في طلب المستهلك في العديد من البلدان، وما تزال آثار الطبيعة العالمية لسلاسل التوريد والإمداد في مجال التصنيع تنفّش عبر الحدود. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، كان ما يزيد على ١٩٠ مليون وظيفة - أي ما يقارب ثلث مجموع الوظائف في سلاسل التوريد والإمداد في مجال التصنيع وزهاء ٨ في المائة من مجموع الوظائف حول العالم - يعاني إما من ضرر متوسط أو كبير من هذه الخسائر في طلب المستهلك. وفي حين أنّ هذا أقل بكثير مما كان عليه الأمر في فترة الإغلاق الأولى، إلا أنّ عدد الوظائف التي تضررت أشد الضرر شهد ارتفاعاً مجدداً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، عندما اكتسحت موجة ثانية عدداً من البلدان. ومن جانب العرض، أدى الاستهداف الجغرافي والقطاعي لتدابير الاحتواء التي اتخذتها الحكومات إلى خفض كبير في اضطرابات توريد المدخلات وأثارها السلبية على الوظائف التي كانت أكثر شيوفاً في بداية الأزمة.^٨

^٨ تقديرات منظمة العمل الدولية، كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

◀ مشروع القرار

٢٨. طلب مجلس الإدارة من المكتب أن يتبع، عند المضي قدماً، الإرشاد المقدم من أعضائه أثناء نظرهم في الوثيقة
GB.341/INS/13/2.